نائب رئيس بلدية سلمية يشتكي نقص مازوت التدفئة للعائلات ومدير فرع محروقات حماة: التوزيع بعدل ونزاهة يغطي حاجة الأهالي

| محمد أحمد خبازي

كشف نائب رئيس مجلس مدينة سلمية إسماعيل موسى لـ«الوطن» عن وجود معاناة كبيرة في توزيع مازوت التدفئة للأسر، مشيراً إلى أن ٣٥ ألف عائلة سجلت للحصول عليه حتى نهاية الشهر الماضي، على حين تم تعبئة ١٠٠ لتر لـ٤٧ بالمئة منها فقط.

وبيّن موسى أن حصة منطقة سلمية خلال الشهر الجاري هي ٨٠٠ ألف لتر للمدينة و٤٠٠ ألف لتر لريفها، مضيفا: لن نستطيع تلبية حاجة كل الأهالي من المئة لتر الأولى، فنحن بحاجة إلى ٣,٥ ملايين لتر كي نغطي الحاجة الفعلية لأسر الشهداء وجرحى الجيش والمواطنين العاديين.

ولفت موسى إلى أنه خلال الشهر الماضي ورد إلى محطات سلمية وعددها ٦ محطات ٢٧ طلباً، أي ٦٢٦ ألف لتر، مبيناً توزيع ١,٧ مليون لتر للأهالي منذ آب حتى تاريخه، مبيناً أنها كميات غير كافية والأهالي يطالبوننا بحصتهم من الـ١٠٠ لتر كدفعة أولى فالشتاء على أشده والبرد القارس وخصوصاً في الليل لا يرحم أحداً، ومعظم أهالي المنطقة من الفقراء ولا يستطيعون شراء المازوت بالسعر الحر.

مدير فرع محروقات حماة ضاهر ضاهر بيّن أن مازوت التدفئة متوافر لكل مناطق المحافظة، وبلغت المخصصات لهذا الشهر مليوناً و٨٨٦ ألف لتر لمدينة حماة، ومليوناً و٧٧ ألف لتر لمدينة سلمية، ومليوناً و٢٢٦ ألف لتر لمدينة مصياف، و٣٣٢ ألف لتر لمدينة محردة، و٦٢٨ ألف لتر لمدينة السقيلبية، و٧١٨ ألف لتر لقرى القسم الخارجي بحماة، و١٨٠ ألف لتر لحربنفسه، ومثلها للريف الشمالي، أي ما مجموعه ٦ ملايين و٢٢٧ ألف لتر، وتوزيعها بشكل عادل ونزيه يغطي حاجة الأهالي.

طريق دمشق القنيطرة يفتقد للسلامة المرورية!؟

| القنيطرة - خالد خالد

يفتقد طريق دمشق القنيطرة الذي يطلق عليه (أتستراد السلام) الممتد من مفرق قطنا وحتى آخر نقطة ولمسافة تصل لنحو٤٥ كم للسلامة المرورية، كما أنه يفتقد إلى إرشادات الدلالة المرورية والتحذيرية والأهم من ذلك فإن المسافة الممتدة من مفرق دير ماكر وحتى آخر نقطة عند تقاطع خان أرنبة وجبا من دون منصف (٢٥ كم) ليفصل مسرب الذهاب والإياب ولا يوجد مسامير ضوئية أو لوحات عاكسة أو دهان طرقي.

كما تغيب عنه لوحات الدلالة لإرشاد السائقين عن المنعطفات أو التقاطعات وخاصة إذا ما علمنا أن كثيراً من القرى تقع على هذا المحور، والأكثر انزعاجاً أن كثيراً من أصحاب مركبات القطاع العام يرفضون العمل لساعة متأخرة من فترة المساء متذرعين بسوء الطريق والخشية من وقوع حوادث هم بغنى عنها علماً أن شكاوى أبناء القنيطرة تكثر بعدم وجود وسائل لنقل الركاب من كراج السومرية بعد الساعة الخامسة مساء وتعرضهم للاستغلال من بعض السائقين الجشعين وتقاضي مبالغ تعادل ضعف الأجرة المحددة.

وكان معاون أحد الوزراء في لجنة متابعة إعادة الإعمار في القنيطرة وخلال اجتماع اللجنة في الأسبوع الماضي قد طالب بالإسراع في إعادة تأهيل طريق دمشق القنيطرة لكونه الوحيد حالياً الذي يربط المحافظة بالعاصمة ويفتقد إلى جميع إجراءات السلامة المرورية ومن الصعوبة السير عليه ليلاً وخاصة أن القنيطرة تدعو المستثمرين والصناعيين والتجار للاستثمار في المحافظة!

عضو المكتب التنفيذي لقطاع الطرق والنقل قاسم محمد أكد مخاطبة المحافظة لوزارة النقل للإيعاز لمن يلزم لتنفيذ إجراءات السلامة المرورية وخاصة العواكس الضوئية في المنصف ورسم الخطوط الصفراء والبيضاء المتصلة وشاخصات التحذير والإرشاد وتحديد سرعات المركبات وبالسرعة الممكنة وذلك لضرورة المصلحة العامة، مبيناً أن الوزارة قد جاوبت المحافظة بأن المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية قد نفذت بعض الأعمال في مجال السلامة المرورية ضمن محافظة القنيطرة حيث تم تركيب إشارات الدلالة والتحذيرية على أتستراد السلام ومنها ١٧ لوحة دلالة وسرعات و٦٣ إشارة تحذيرية، إضافة إلى لوحات جسور على المنصف عدد ٣٠٠ وكفوف عاكسة عدد ٣٥٠٠ كف، وكذلك سيتم تخطيط الأتستراد بطول ٣٠ كم من ورشة الدهان الطرقي بالمؤسسة بعد الانتهاء من تخطيط المواقع الأكثر خطورة على الأتستراد الدولي دمشق حمص، ويتم حالياً إعادة هيكلة الحواجز على الطرق المركزية في محافظة القنيطرة ومنها طريق دمشق القنيطرة الجديد عند تقاطع أيوبا وتم إدراج تنفيذ دهان طرقي لمحور طريق دمشق القنيطرة الجديد بطول ٩,٥ كم للاتجاهين ضمن خطة المؤسسة لعام ٢٠١٩.

وأشار محمد إلى مطالبة المحافظة أيضاً وزارة النقل بالموافقة على إدراج تتمة أتوستراد السلام من تقاطعه من طريق خان أرنبة جبا وحتى دوار الباسل وذلك ضمن خطة الوزارة لعام ٢٠١٩.

«الحلبيون» يأكلون يومياً ٣,٥ ملايين رغيف

مدير مخابز حلب لـ«الوطن»: ١٤٠ مخبزاً تعمل في المحافظة إنتاجها اليومي ٥٠٠ ألف ربطة

| قصي أحمد المحمد

كشف مدير الشركة العامة لمخابز حلب أحمد مطر في تصريح لـ«الوطن» عن توجه الشركة ضمن خطة عملها الإستراتيجية العام القادم لوضع نظام جديد لآلية منح تراخيص لإقامة الأفران الخاصة في حلب، مؤكداً أن العمل مستمر حالياً لاستكمال ترميم وإعادة تأهيل المخابز الحكومية المتضررة نتيجة الإرهاب وفقاً للأولويات.

وأشار مدير مخابز حلب إلى أن منح أي تراخيص جديدة للأفران الخاصة يحتاج إلى موافقة لجان خاصة ترتبط بعملها مع مديرية «التموين»، مبيناً أن ذلك يتم وفقاً لحاجات كل منطقة وحسب عدد السكان المقيمين فيها.

وقال مطر: «في محافظة حلب ما يقارب ١٤٠ مخبزاً يعمل بشكل يومي حالياً، منها ٢٢ مخبزاً حكومياً تعود ملكيتها للشركة، موزعة بين ١١ مخبزاً موجوداً في الريف و١١ مخبزاً في المدينة، إضافة إلى ١١٨ مخبزاً خاصاً، منها ٧٨ مخبزاً موجوداً في المدينة و٤٠ مخبزاً في الريف».

وبيّن مطر الطاقة الإنتاجية اليومية التي تنتجها المخابز كافة في محافظة حلب وهي تبلغ ٥٠٠ طن دقيق يتم «عجنه» لتنتج ما يقارب ٥٠٠ ألف ربطة يومياً، موضحاً أن ٦٠ بالمئة منها تنتج في مخابز القطاع العام، أي ما يقارب ٣٢٥ ألف ربطة يتم إنتاجها من المخابز الحكومية، إضافة إلى ١٨٥ ألف ربطة يتم إنتاجها من مخابز القطاع الخاص. (وبحسبة بسيطة، ٥٠٠ ألف ربطة تحتوي على ٣,٥ ملايين رغيف، وعلى حساب سعر الربطة الواحدة ٥٠ ليرة تكون قيمة الخبز الذي يستهلكه الحلبيون يومياً ٢٥ مليون ليرة سورية).

وأوضح مطر أن أولوية عمل شركة مخابز حلب حالياً لإعادة تأهيل خطوط الإنتاج في المخابز المتضررة بشكل مبدئي وجزئي وضمن مراحل من أجل تأمين متطلبات المواطنين اليومية من مادة الخبز، مبيناً أنه منذ تحرير محافظة حلب من المجموعات الإرهابية المسلحة، تم العمل على إعادة تأهيل ١٢ مخبزاً آلياً بخطوط إنتاج طاقتها الإنتاجية ١٢ طناً يومياً منها يعمل بخط واحد وأخرى بخطين أو ثلاثة حسب عدد السكان، مؤكداً أن العمل مستمر من أجل توفير مخابز وخطوط جديدة في المناطق المحررة الأخرى في الريف والمدينة.

وبين مطر أن الشركة ستعمل خلال المرحلة المقبلة على إعادة صيانة جميع المخابز من جديد لإعادتها إلى ما كانت عليه قبل الحرب، إلا أن العمل الحالي إسعافي في جميع المناطق وخاصة الأرياف والأحياء الشرقية من المحافظة التي شهدت عودة عدد كبير من السكان إليها.

وأشار مدير المخابز إلى أن الشركة في صدد الانتهاء من إعادة تأهيل الخط الإنتاجي الثالث في مخبز دير حافر الآلي خلال شهر، منوهاً بأن المخبز تم تشغيل خطي إنتاج فيه مسبقاً بعد تحرير المدينة مباشرة بطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٤ ألف ربطة يومياً. لافتاً إلى أنه تمت إعادة تأهيل مخبز مسكنة الآلي بخطي إنتاج يستهلكان يومياً ٢٤ طناً من الدقيق، إضافة إلى خط إنتاج آخر في مخبز مدينة الخفسة بطاقة إنتاجية ١٢ طناً يومياً.

أمّا في الريف الجنوبي فقد أشار مطر إلى أنه تمت إعادة تأهيل مخبز مدينة سفيرة بثلاثة خطوط إنتاج لكل منها ١٢ طناً يومياً، وتشغيل مخبز بلدة عران أيضاً بخط إنتاج ١٢ طناً، إضافة إلى العمل حالياً أيضاً على إعادة تأهيل خط إنتاجي جديد في مخبز «أرجل» أيضاً بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٢ ألف ربطة يومياً، إضافة إلى تأمين خط إنتاجي لمخبز دبسي عفنان في محافظة الرقة أيضاً. وأضاف: تم تشغيل مخابز أخرى كمخبز الحمدانية ومخبز نبل وغيرها، مبيناً وجود مخبز متنقل يتم نقله للمناطق التي تحتاج إلى كميات أكثر من المتوافر لديها.

> نظام جديد لآلية منح تراخيص الأفران الخاصة

١٥٨٢ جمعية.. ٧٣ رخصت العام الحالي و٢٢ جمعية تم حل مجلس إدارتها

الدبس لـ«الوطن»: إنذار ٤٥ جمعية و ١٦٠ أمهلت لتسوية مخالفاتها

١٣٠ شكوى بحق الجمعيات خلال عام ٢٠١٨

| راما محمد

كشف مدير الرقابة الداخلية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أنس الدبس عن منح تراخيص لـ٦٣ جمعية أهلية و١٠ مؤسسات أهلية خلال العام الحالي ليصبح عدد إجمالي الجمعيات المرخصة ١٥٨٢ جمعية.

وأشار الدبس في حديث خاص مع «الوطن» إلى تنظيم ضبوط تنبيه وإنذار بحق حوالي ٤٥ جمعية والطلب من ١٦٠ جمعية تسوية المخالفات المرتكبة من قبلها، إضافة إلى حل مجالس إدارة لـ٢٢ جمعية في عام ٢٠١٨، مؤكداً أنه خلال العام الحالي لم يلغ ترخيص لأي جمعية إلا أنه خلال الأعوام الأربعة السابقة حلت ٣٣ جمعية لمخالفتها قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

وبيّن الدبس أن أكثر المخالفات المرتكبة من الجمعيات هي نقص السجلات سواء كانت إدارية أم مالية وعدم تصديقها أصولاً، وكذلك عدم إجراء عقود نظامية للموظفين وعدم التقيد بنظام جمع التبرعات، إضافة لتنفيذ مشاريع وفعاليات دون الحصول على الموافقات اللازمة، فضلاً عن تجاوز في الصلاحيات الممنوحة لمجالس الإدارة في الهيئات التابعة لها، مشيراً الدبس إلى صعوبة إحصاء عدد المستفيدين من الجمعيات الأهلية كون المستفيدين شرائح ضخمة ومختلفة، فهناك مستفيدون من إعانات نقدية وسلل غذائية وإعانات للمعوقين وغير ذلك الكثير.

وكشف الدبس عن ورود ما يقارب ١٣٠ شكوى بحق الجمعيات خلال العام الحالي عولجت بالكامل، مبيناً أنه في حال ورود شكوى من المستفيدين يجري العمل للتأكد من صحة الشكوى والتدقيق في سجلات الجمعية، ففي حال ثبوتها يطلب من الجمعية تسوية المخالفة، وفي حال عدم الاستجابة تكون الجمعية تحت طائلة حل مجلس الإدارة أو حل الجمعية، موضحاً أنه في حال وردت شكوى متعلقة بعمل الجمعيات من مواطن أو عضو هيئة عامة في إحدى الجمعيات، يجري الإطلاع على مضمون الشكوى وتدقيق البيانات والسجلات وفي حال استدعى الأمر يجري التحقيق بمضمون الشكوى.

ولفت الدبس إلى أنه في حال وردت شكوى من شخص أخرجته إحدى الجمعيات من دائرة الاستفادة من الإعانات التي تقدمها، تلزم الجمعية بتقديم المساعدة وإلا إعطاء أسباب مبررة لعدم تقديمها، وإذا كان هناك تجاوز تحاسب الجمعية وقد تصل إلى حل الجمعية أو مجلس الإدارة أو حرمان أعضاء المجلس لثلاث سنوات من الترشح لعضوية المجلس، موضحاً أنه في حال توجيه إنذار لإحدى الجمعيات لكنها لم تتلافَ أسباب الإنذار أو المخالفة تحل الجمعية بعد ١٥ يوماً، وتحال أملاكها لأقرب جمعية مماثلة لها في الأهداف وإذا تعذر ذلك تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية توجيه تأويل الأموال إلى أقرب جمعية مشابهة لها في الأهداف.

وبيّن الدبس أن الرقابة على عمل الجمعيات تكون من قبل مديرية الخدمات ومديرية الرقابة المركزية والدوائر الفرعية التابعة لهم في المحافظات، من خلال رقابة وقائية ورقابة تفتيشية، موضحاً أن الوقائية تخضع لخطط موضوعة مسبقاً بشكل ربعي أو شهري كالإطلاع على عمل جمعية ما من ناحية وضعها وأمورها الإدارية والتنظيمية وفي حال وجود خلل أو خطأ غير مقصود توجه الجمعية للتصحيح، أما الرقابة التفتيشية فتكون بعد ورود الشكوى لمعالجتها.

ولفت الدبس إلى أن مصادر دعم الجمعيات تتوزع بين رسوم الانتساب والاشتراكات والتبرعات النقدية والعينية، والتبرعات الخارجية، كذلك مشاريع التعاون الخارجي، إضافة إلى إيرادات نشاطات الاستثمارات أو العقارات التابعة لها والإيرادات الواردة في نظام جمع التبرعات وغيرها.

وأشار الدبس إلى أن الوزارة تؤمن فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تخصيص ٤ بالمئة لدى الجهات العامة لتعينهم وفق ما نص عليه قانون العاملين الأساسي في الدولة شرط حصولهم على بطاقة للإعاقة، كذلك فرض قانون العمل تخصيص نسبة ٢ بالمئة من مجموع العاملين في حال تجاوز عدد العمال الـ٥٠ عاملاً في أي منشأة، مضيفاً: يقوم مفتش العمل بالتأكد من التزام الجهات بتطبيق أحكام هذه المادة.

«زراعة اللاذقية»: ٥٣ مليون ليرة مبيعات الأحطاب والأخشاب

| اللاذقية- عبير سمير محمود

أكد مدير الزراعة في اللاذقية منذر خيربك لـ«الوطن»، أهمية الغابات من الناحية السياحية والبيئية والطبية، مشيراً إلى أن نسبة تنفيذ الخطة المقترحة لأعمال الغابات بلغت ١٢٢٪ لهذا العام وفق الخطة المقترحة المحددة بـ١٣٠٠ هكتار.

ولفت خيربك إلى أن أحد أعمال المديرية المهمة، إلى جانب إخماد الحرائق وقمع المخالفات وإنتاج الغراس الحراجية، يتم في مجال إدارة وتنظيم الغابات واستثمارها، عبر القيام بالتدخل والعمل في الغابات على ثلاثة محاور، تتمثل في دراسة الغابات وتقسيمها إلى مقاسم وقطاعات وفق معايير فنية وعلمية ودراسة كل قسم على حدة، من خلال دراسة الأنواع النباتية وطبوغرافية الموقع واقتراح خطة الإدارة المناسبة والأعمال الواجب التدخل فيها ضمن كل قسم سواء من حيث التربية والتنمية والطرق الحراجية وتحريج المواقع المتدهورة والمحروقة.

وفي إدارة الغابات يتم من خلال «تربية وتنمية الغابات عبر العمل في المواقع الحراجية وفق خطة سنوية مقترحة بناء على الدراسة الفنية المعدة لكل قسم من إدارة وتنظيم الغابات»، بحسب ما ذكر خيربك، مضيفاً: إن العمل يكون بشكل فني من مختصين من عمال ومشرفين مهنيين من مهندسين ومراقبين حراجيين ذوي خبرة، ليصار إلى تفريد الغابة حيث يتم قطع الأشجار المريضة والمشوهة والمزاحمة مع مراعاة تشجيع الأنواع المرغوبة والتقليل من الأنواع غير المرغوب فيها وتقليل الكثافة النباتية في وحدة المساحة بما يتناسب مع طبيعة الموقع والنوع السائد ما يحسن نمو الأشجار المتبقية.

وأوضح مدير الزراعة أن المحور الثالث يتم العمل فيه باستثمار الحراج الخاصة، عبر تنفيذ ومتابعة العمل ضمن الحراج الخاصة وإعطاء التراخيص الأصولية وفق أحكام قانون الحراج رقم ٦ لعام ٢٠١٨، وتعليماته التنفيذية، من عمليات تنظيف الأراضي الخاصة النامي فيها الحراج طبيعياً وكذلك منح التراخيص اللازمة لقص وقطع مصدات الرياح واستصلاح الأراضي وغيرها من الموضوعات الحراجية التي تخص المواطنين والجهات العامة.

من جهته، لفت رئيس دائرة إدارة وتنظيم الغابات واستثمارها صفوان سعيد لـ«الوطن»، إلى الدور الكبير لعمال التربية والتنمية في الوقاية من الحرائق من خلال تقليم الأشجار ضمن الغابة ورفع الأغصان عن مستوى سطح الأرض وتخفيف الكثافة النباتية، وإزالة الطبقة السطحية من النباتات عالية الحساسية للاحتراق ما يقلل من شدة الحريق وسهولة السيطرة عليه والإخماد بشكل سريع.

وبيّن سعيد أنه ينتج عن أعمال التربية والتنمية كمية من الأحطاب والأخشاب يتم تجميعها في مراكز تجميع تابعة للمديرية ثم بيعها بشكل أصولي ويردف قيمة المبيعات لخزينة الدولة، مبيناً أن قيمة المبيعات لعام ٢٠١٨ حتى تاريخه، بلغت حوالي ٥٣ مليون ليرة سورية، على حين كانت العام الماضي حوالي ١٠٩ ملايين.